# اقتصاد

## فوق الطاولة

### «مشروعي؟»: بنك الفقراء

**علي هاشم**

تبعاً للتناقضات التي نثرتها الحرب على مساحة التمويل الحكومي، والخوف الذي بات حبر سياساتنا المصرفية، كان من السهل استشراف مآل الكيانات المستولدة لدعم المشاريع الصغيرة.
في العموم، يعاني قطاع المشاريع الصغيرة اهتماماً حكومياً محدوداً على خلفية أمراض المهنة الناجمة عن ولعها بالبيانات الكلية، يزيد عليه محلياً، إخفاق مؤسساتنا التمويلية بطرزها القديمة، ومعها هيئات تنمية المشاريع والتصدير وضمان المخاطر الوليدة، بالنفاذ عبر جدار الأنظمة، إلى الطاقات الاقتصادية الكامنة، فبعدما اكتفت لعقود بتمويل كبار المنتجين المحليين، لا يبدو أنها اليوم في وارد خوض الانقلاب المطلوب على بيروقراطيتها أو التخلي عن تحصنها خلف جدران المكاتب بانتظار الزبائن.
على هذه الخلفية، يمكن فهم مرور رئيس المجلس في اجتماعه على مبادرة «مشروعي»، التي أطلقتها الحكومة بالتعاون مع الأمانة السورية للتنمية، باعتبارها خلاصة سعيه الحالي لرأب فجوة التمويل في سياساتنا التنموية التي ازدادت إلحاحاً جراء التهديد المتزايد لاستقرارنا الاجتماعي وما ساقته الحرب أمامها من «هرس» طبقي لم يفصح عن كامل وجهه بعد، نظراً للانشداد الاجتماعي إلى مجرياتها، لكنه لن يلبث أن يفعل بعدها.
تعي الحكومة حاجتها من مبادرة «مشروعي» ومثيلاتها بدقة، وعليها لذلك دفع التجربة سريعاً نحو تحرير مكانز إنتاجية محيّدة مرميّة جانباً على أرصفة سياساتها الرسمية، وربطها بسلاسل قيمة قائمة وتشجيع أخرى ضمن رؤى قطاعية يمكن التعويل عليها لخلق تلك السلاسل، ومن ثم زجهما في صلب الاقتصاد ما يحقق رزمة من الأهداف الذهبية التي ستكون بمنزلة فعل معاكس لما كرسته الحرب –وتفعل– من تصدعات اقتصادية وتنموية واجتماعية، ولتلطيف الصدع الكلاسيكي الفاصل بين سياساتها الطارئة وبين منعكساتها، وتجاوز العقبات التقنية والإدارية لخفض نسب البطالة غير المسبوقة بأقل الأكلاف والمخاطر، وتهدئة الركود التضخمي المتصاعد بإكسير التشغيل والإنتاج، ومعالجة خلل الأسواق المتحفّز عبر إضفاء المزيد من التوزان على كتلتي السلعة والنقد.. وبعد الحرب، ستتمكن من مناولة الكثير من هذه المشاريع الصغيرة إلى هيئات أكثر تخصصاً وأكبر حجماً لتتحول رقماً وازناً في اقتصاد التعافي.
إذا ما رأت الحكومة جدوى فيما سلف، فسيسهل آنئذ إقناعها بأن الأبعاد الراهنة لمبادرة «مشروعي» قد لا تكفي لتحقيق الآمال المعلقة عليها وقد تعرضها لمخاطر عدة بعد انطلاقها الأوسع، فمن باب التبدلات النقدية مثلاً، لم يعد لـ٥٠٠ مليون ليرة التي رصدتها الحكومة لدعمها، من قدرة على تخليق أكثر من نصف المشاريع التي كانت متوقعة ساعة إطلاقها، ونصف المنتجات التي كان لها أن تتدفق من خلالها، ومن ثم نصف مساهمتها التنموية المرجوة، وهذا ما قد يتكرر مستقبلاً ليزيد الطين بلّة.
ما يمكن اقتراحه في هذا الجانب، يتلخص بدفع المبادرة نحو بداية جديدة أكثر قدرة ووصولاً واستقراراً ضمن البيئة التمويلية الوطنية، ومساعدتها في تبني نموذج فاعل يحاكي تجربة بنك الفقراء، الذي يمكن له أن يتيح لها الاحتفاظ بمرونة عملها وتقليص مخاطره من جهة، كما يسهل نفاذ التدفقات المالية إليها من مساهمين وطنيين وخارجيين اعتباريين وشخصيين، من الجهة الأخرى.

### المحاكم التأمينية أصبحت واقعاً بالقانون..

# وزير العدل لـ«الوطن»: سيتم تزويدها بقضاة مختصين لفصل الدعاوى التأمينية بسرعة

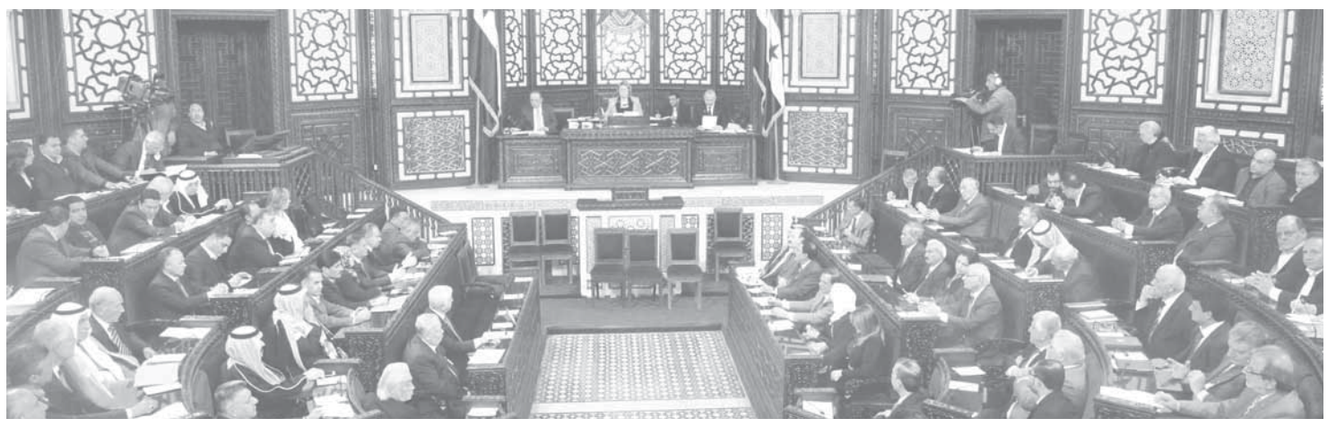

**الوطن:**

**أقر مجلس الشعب في مستهل جلسته يوم أمس، مشروع القانون المتضمن إحداث محاكم مدنية استئناف وبداية في المحافظات تختص بالنظر في قضايا التأمين وفقاً لأحكام القوانين النافذة ولقواعد الاختصاص الواردة في قانون أصول المحاكمات، وأصبح قانوناً.**
**وتنص المادة الثانية من القانون على أن «أحكام المحاكم المدنية المحدثة تقبل وفقاً لأحكام القانون الطعن وفقاً للقواعد المقررة في قانون أصول المحاكمات وتقبل أحكام محكمة الاستئناف الطعن أمام غرفة أو أكثر لدى محكمة النقض تختص بالنظر في قضايا التأمين».**
**كما تشير المادة الثالثة إلى أن «الدعاوى القائمة بوضعها الراهن تحال إلى المحكمة المختصة المماثلة المحدثة بموجب هذا القانون والتي تدخل في اختصاصها المحلي».**
**ويأتي إقرار القانون وفقاً للأسباب الموجبة نظراً لمتطلبات برنامج الإصلاح القضائي الذي يقتضي «إيجاد الآليات والضوابط اللازمة لقضايا التأمين عبر سلسلة من القواعد الموضوعية والإجرائية ومواجهة الأعباء المتراكمة والمتزايد عددها بشأن هذه القضايا أمام المحاكم المختصة».**
**وفي تصريح لـ«الوطن» أكد وزير العدل نجم الأحمد أنه سيصار خلال فترة قريبة إلى إحداث محاكم مختصة في التأمين بجميع المحافظات وسيتم تزويدها بقضاة مختصين من أصحاب الكفاءة والنزاهة للفصل في سرعة الدعاوى التأمينية وإقرارها في الوقت المناسب.**
**وخلال الجلسة، تمت مناقشة قضايا عديدة تختص بعمل وزارة العدل، إذ أكد بعض النواب على ضرورة توضيحها وإيجاد آلية لحلها ولاسيما أنها تتعلق بحياة المواطن وتمسه بشكل مباشر.**
**من جانبه، بيّن النائب نبيل الصالح أن «الشوط الأول في المجلس قد انتهى من دون أن نحقق نقلة نوعية عن غيره من المجالس السابقة، حيث أخذت قضايا الخدمات والتطبيع مع الحكومة جلّ وقتنا وقليلاً ما دخلنا في الاستراتيجيات التي سوف تساعد في تقليص حجم المشاكل اليومية التي تعرض تحت قبة المجلس».**
**وأضاف قائلاً: «إنني كنائب في البرلمان اعتقدت أن مجلس الشعب هو حجر أساس الجمهورية الجديدة التي ستبنى بعد الحرب غير أن حضور المجلس في حياة الناس لا يزال ضعيفاً رغم فعالية نوابه الذي لا يتركون شاردة ولا واردة تهم الشعب إلا وعرضوها تحت القبة، إلا أن مناقشات المجلس ما زالت مفلترة لأن أحداً ما لا يرغب ببث مباشر للجلسات كي يعرف الشعب ما يفعل ممثلوه، وإذا بقينا على ما نحن عليه أظن أن الشوط الثاني من عملنا سيكون كالأول، ليس ناجحاً».**
**من جانبها، ردّت رئيسة المجلس هدية عباس على النائب، بقولها: «الأداء ليس ضعيفاً، الضعف موجود في الآلية التي تتم، علماً أن هناك اجتهادات من النواب ولدينا عدد من ملفات الفساد ونأمل في أن تنقل هذه الجلسات أمام الشعب، لكن بشرط أن يكون الطرح مترافق مع آلية حتى يسمع الشعب».**
**وأضافت: «نحن نريد مكافحة الفساد. أي فساد لابد من تحديده» مشيرة إلى ضرورة أن يترافق الطرح مع استراتيجيات مهمة تلامس هموم المواطن مباشرة وأن «إحداث مركز إعلامي في مجلس الشعب هو لطرح هموم الناس أمام الشعب لمساءلة الحكومة عن التقصير ومصدره».**
**بدوره، دعا النائب صفوان القربي إلى ضرورة أن «نكون أفضل في هذا المجلس بابتعادنا عن الأنا». مؤكداً أهمية البت بسرعة في الدعاوى القضائية. ومنوهاً بأهمية وجود القضاء في ظل فوضى التواصل الاجتماعي، وأن يكون هناك توعية إعلامية ذكية في هذا الإطار.**
**على حين أشار النائب أحمد الكزبري إلى المشاكل التي تحدث في محاكم التنفيذ خاصة بالعقارات المؤجرة لمدة زمنية محددة.**
**بدوره تساءل النائب عمر الحمدو عن إمكانية إصدار الحكومة لقرار تغريم وسجن من يتاجر بالمحروقات على غرار من يتاجر بالخبز كمادة علفية، وإصدار قرار بمعاقبة من يشتري ويبيع مواد مسروقة، ومن يطلق النار في أي مناسبة، والمساعدة، كما دعا إلى حل المحاكم المؤقتة في مدينة حمص.**
**هذا وطالب بعض النواب بإعفاء ملكية الشهيد من الرسوم والضرائب عند نقلها إلى ذويه. وطالب النائب فارس جنيدان بضرورة «حل مشكلة حالات التعفيش والسرقات في حلب. تكلمنا عنها ولم يحدث أي تغيير».**
**وحول موضوع الفساد قال النائب حمادة سعود: «جرت تغييرات في الحكومة الجديدة خلال هذه الفترة من تغير ونقل مدراء عامين وغيرهم ولكن لم نعرف الأسباب، فهل هي فساد؟ وطالما لم توضح الأسباب، فقد يظن أن تكون هذه الإعفاءات مبنية على المحسوبيات لإحداث شواغر. وباعتقادي هذه التنقلات ليست بالمطلق سببها الفساد. ونأمل في أن تكون الإعفاءات للمصلحة العامة».**
**كما تساءل بعض النواب عن مصير أضابير العمال المسجلة لدى مجلس الوزراء بالنسبة للعمال المصروفين من الخدمة، وبما أن سبب صرفهم يتعلق بالأمور الوظيفية ولا يتعلق بالأحداث الجارية أو الإرهاب حيث إن هؤلاء العمال قد حصلوا على أحكام قضائية بمنع المحاكمة والبراءة، فيجب إعادتهم لعملهم احتراماً للقرارات القضائية.**
**ودعا بعض النواب إلى زيادة عدد المحاكم في حلب وخاصة أن هناك زيادة في عدد الدعاوى في ظل الظروف الحالية وتفعيل دور التفتيش القضائي وإعطائه الدور الأكبر والأخذ بتقاريره بتعديل بعض القوانين التي مر عليها أكثر من ستين عاماً بما يلائم الظروف الحالية.**
**وفي معرض رده على تساؤلات النواب، بيّن وزير العدل أن معظم المطالب محقة ولاسيما فيما يتعلق بقضايا صرف العمال من الخدمة ورفض إعادتهم للخدمة من الحكومة، مبيناً أن عدد الملفات التي عرضت على الوزارة تزيد على ١٠ آلاف ملف، أصحابها فصلوا من العمل، وهناك أكثر من ٩٩٠٠ ملف لها علاقة بالقضايا الراهنة وهناك حالات محددة تتعلق بالنزاهة والوضع الوظيفي والخدمة العامة.**
**وأضاف قائلاً: اليوم تم وضع نص صريح يجب من خلاله الإعلان عن سبب الفصل وإعطاء العامل حق التظلم خلال مدة محددة.**
**وعن موضوع العقارات بيّن الوزير أن كل عملية بيع أو شراء أو نقل للملكية أو تصرف أو استغلال له يقع باطلاً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني ولا قيمة له.**

> **حديث صريح لنواب في مجلس الشعب: حضور المجلس في حياة الناس ضعيف.. ورئيسة المجلس ترد: الأداء ليس ضعيفاً.. والضعف موجود في الآلية**

### وفد بلجيكي في ضيافة تجار دمشق

# دوفينتر: نحن نصدق ما يقوله الرئيس الأسد.. ولدينا دوافع كثيرة لدعم الشعب السوري

## خانجي: لضرورة تسهيل انسياب المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من البلدان المتعاطفة مع سورية

**الوطن**

**قال رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق غسان القلاع وخلال لقاء وفد بلجيكي أمس في قاعة الغرفة بحضور أعضاء المجلس: «يهمنا كثيراً التعامل مع البلدان الأوروبية وتفعيل علاقات التعاون الصناعي والتجاري والاستثماري من خلال رجال الأعمال والتجار وعبر غرف التجارة النظيرة في هذه البلدان على اعتبار أن الكثير من المكنات والتجهيزات في المصانع والمعامل في سورية هي مكنات أوروبية ومنها جزء كبير مكنات بلجيكية».**
**وأضاف: «إن التعامل مع غرفة تجارة دمشق يحقق الكثير للطرفين وهي من أقدم غرف التجارة في المنطقة وتأسست في عام ١٨٣٠ وساهمت في توطيد العلاقات التجارية مع الكثير من بلدان العالم شرقاً وغرباً». مقدرا زيارة الوفد لسورية رغم الضغوط من بعض الدول الأوروبية داعياً إلى إقامة علاقات تعاون جديدة مع سورية.**
**من جانبه، وعد رئيس الوفد وعضو البرلمان البلجيكي فيليب دوفينتر، بإعادة الزخم للعلاقات الاقتصادية بين البلدين وتشجيع الشركات والمستثمرين ورجال الأعمال في**

**بلاده للتعاون مع نظرائهم السوريين وتجاوز العقبات والعراقيل وتوفير سبل التعاون المشترك. كما وعد بالتواصل مع غرف التجارة في بلاده للعمل مع السوريين. واصفاً الحصار المفروض على سورية باللاإنساني، إذ يعاني منه الشعب السوري وليس الحكومة، وقال: «لدينا دوافع كثيرة لدعم الشعب السوري والعمل على إقناع مجتمعنا بعواقب وتداعيات الحصار المفروض على السوريين وآثاره السلبية على المجتمع وعلى الاقتصاد السوري وإلا فإن البديل هو ترك هؤلاء لبلادهم والهجرة إلى بلدان أوروبا للعيش فيها».**
**وأضاف دوفينتر: «نحن نصدق ما يقوله الرئيس بشار الأسد وقد أعلمنا أن الأوضاع الآن أفضل منها قبل سنتين حين التقينا به للمرة الأولى وكان الوضع الاقتصادي حينذاك يتدهور وأن البيئة مواتية للنهوض الاقتصادي». مشيراً إلى أن الاقتصاد يسير باتجاه الأفضل ويتحسن بشكل مطرد، مبيناً أن الإمكانية متوافرة للتجار من كلا الجانبين للتواصل والتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية وأنه لا يجب أن يكون هناك مشاكل على هذا الصعيد.**
**وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن أمين سر غرفة تجارة دمشق محمد حمشو أن رجال الأعمال والتجار السوريين ما زالوا يعملون مع الكثير من الشركات الأوروبية، علماً أن الكثير من حكوماتها وقفت ضد سورية في الحرب، وذلك حرصاً على استمرارية العمل الاقتصادي مع مختلف الأطراف في العالم شرقاً وغرباً، وهذه إستراتيجية الحكومة السورية.**
**وأشار إلى أن سورية تحث الخطى حالياً على توفير سبل إعادة السوريين إلى بلدهم ليساهموا في بنائه وفي عمليات النهوض الاقتصادي والإقلاع بمواقع الإنتاج في مختلف المجالات وعلى جميع الصعد والعودة بسورية إلى نسب النمو السابقة ورفد المصانع والمعامل المتوقفة بكوادرها الحقيقية من السوريين لإعادة دوران عجلة الإنتاج.**
**من جانبها، دعت رئيسة لجنة سيدات الأعمال صونيا خانجي عبر تصريح لـ«الوطن» إلى ضرورة انتشال الشركات الصغيرة والمتوسطة بتقديم المساعدة والعون لهذه الشركات وتوفير الأيدي العاملة لها وتسهيل انسياب المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج من البلدان المتعاطفة مع سورية لأن مثل هذه الشركات تساهم في إعادة النمو للاقتصاد السوري، داعيةً إلى كسر الحصار الاقتصادي الظالم على سورية.**
**وبيّن عضو مجلس إدارة الغرفة أديب الأشقر أن الزيارة تهدف إلى لفت أنظار الشركات البلجيكية والبنوك ومختلف قطاعات العمل إلى أن هناك جانباً اقتصادياً مهماً في سورية خلال المرحلة القادمة وفرص عمل واعدة لمن يدخل إلى السوق السورية أولاً.**

# لجان تفتيشية للتدقيق في ملفات القروض المتعثرة

**محمد راكان مصطفى**

كشف مصدر حكومي مسؤول لـ«الوطن» عن الانتهاء من تشكيل اللجان التفتيشية المكلفة التدقيق على المصارف، في ضوء الحراك الحكومي لحل مشكلة القروض المتعثرة، وذلك بناءً على توجيهات رئيس مجلس الوزراء عماد خميس، للتفتيش في ملفات القروض المتعثرة في المصارف العامة كلاً على حدة وضمانات كل قرض والوقوف على إجراءات التحصيل المتبعة في هذه المصارف لتحصيل هذه الديون.
وتضم هذه اللجان بعضويتها ممثلاً عن المجلس الاستشاري في رئاسة الحكومة، وممثلاً عن الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش، وممثلاً عن الجهاز المركزي للرقابة المالية، وممثلاً عن إدارة قضايا الدولة، على أن ترفع هذه اللجان نتائجها في غضون شهرين.
مع التأكيد أنه تم التواصل فعلاً مع المسؤولين في المصارف لتجهيز البيانات التي تم طلبها، والتي يرجح أن يكون الاتجاه من هذه اللجان نحو دراسة ملفات القروض الكبيرة التي تزيد قيمتها على ٥٠ مليون ليرة سورية.
وحسب ما تم تداوله أمس قد طرأ على هذه اللجان تعديل منذ اليوم الأول، إذ تقرر يوم أمس أن يكون هناك لجان عمل بإشراف مستشار من المجلس الاستشاري في رئاسة مجلس الوزراء، ولجان عمل تعمل مجتمعة تحت إشراف رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية، والغاية منها الوقوف على المخالفات المرتكبة في إجراءات المنح وتحميل المسؤولية للمخالفين، إضافة إلى الوقوف على الإجراءات المتخذة من المصارف والجدية في تحصيل القروض المتعثرة.
يشار إلى أن رئيس الحكومة عماد خميس كان قد بيّن في وقت سابق ضمن اجتماعه مع كوادر وزارة المالية وجود بعض من يتكئ على الحكومة ويعمل على إيجاد تخريج لسلبيات القروض، موضحاً أنه بعد عقد عدة اجتماعات تم منح صلاحيات لمديري المصارف، وتم تحميل المسؤولية لمجالس إدارة المصارف لتحصيل هذه القروض، مؤكداً استعداد الحكومة لدعمهم بالتشريعات المطلوبة لمساعدتهم في ذلك.
وفي سياق متصل بعمل المصارف، طالب حاكم مصرف سورية المركزي دريد درغام المصارف العاملة كافة تزويد المصرف المركزي بمعلومات تفصيلية حول التسهيلات الائتمانية الممنوحة منها للمتعاملين معها والعملاء المرتبطين معهم.
استند التعميم (حصلت «الوطن» على نسخة منه) إلى قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ وعطفاً على الاجتماع الذي جرى برئاسة رئيس مجلس الوزراء وما تم تباحثه حول المتابعات الجارية لمعالجة الديون المتعثرة، والبيانات المطلوبة من المصارف العاملة بهذا الخصوص.
واعتبر حاكم المركزي هذا الطلب مرحلة تمهيدية بانتظار نماذج بيانات نهائية (مؤتمته بطريقة أكثر قابلية للاستثمار) سيعتمدها المصرف وتوافى بها المصارف لاحقاً لتساعد على تحليل واقع هذه الديون وطبيعتها واتخاذ القرارات اللازمة بخصوصها.
وعن طلب المركزي بيّن مدير في أحد المصارف العامة لـ«الوطن» صعوبة تأمين طلب المصرف المركزي بشكل كامل ١٠٠٪ لجهة عدم وجود معلومات تفصيلية كاملة ودقيقة لدى المصارف حول قسم من المعلومات الواردة في تعميم المركزي. وهذا ما أكده أكثر من مدير معني في أكثر من مصرف لـ«الوطن».

## كل يوم تغيير في «التموين».. والبعض يعود من جديد

**عبد الهادي شباط**

يبدو أن مروحة التغيير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاودت نشاطها وعملها بعد أن توقفت لبرهة من الزمن، فخلال العشرة أيام الماضية، طالت قرارات الإعفاء وإعادة التكليف الجديدة في الوزارة ١٠ من المديرين العامين والمركزيين، والمديرين الفرعيين في المحافظات، وبعضها طال رؤساء شعب.
كان آخر القرارات إعفاء مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدرعا لؤي مصطفى من مهامه، لأسباب تتعلق بالفساد الإداري وسوء توزيع مادة الغاز، حسبما أوضحه قرار إنهاء التكليف الصادر عن الوزارة على أن يكلف بتسيير الأعمال معاون المدير الحالي في مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك بدرعا.
بينما تم في الإدارة المركزية إنهاء تكليف مديرة المواد لينا صبحي عبد العزيز من مهام وأعمال مديرية المواد والأمن الغذائي ليتم تكليفها بإدارة مديرية المخابر المستقلة حديثاً عن الشؤون الفنية والجودة وهي بمثابة المخبر المركزي في الوزارة سابقاً.
بينما تم تكليف مستشار الوزير بشر السقا (الذي قدم من مؤسسة الخزن والتسويق) بإدارة المواد والأمن الغذائي وهي من المديريات التي يتصف عملها بالإستراتيجي نظراً لرصدها الاحتياجات السنوية من المواد الأساسية وتقديم خطة سنوية لتأمينها وإدارتها ورصد مخازين الوزارة، وذلك إضافة لعمله كمستشار للوزير.
ونال قطاع المخابز النصيب الأكبر من التعديلات الإدارية، إذ تم إعفاء المدير العام لشركة المخابز الآلية زياد هزاع وتم وضعه تحت تصرف الإدارة المركزية ليصار إلى تكليفه لاحقاً مديراً مركزياً للشؤون الإدارية في الوزارة بدلاً من ربال عساف التي كانت مكلفة بتسيير أمور مديرية الشؤون الإدارية.
كما تم تكليف صالح منير كفر قطاري بمهام رئاسة شعبة حماية المستهلك بمنطقة الحفة في اللاذقية بدلاً من أمير محمود المكلف سابقاً بالشعبة.
بينما تم تكليف حسين غنوم بتسيير أمور شركة المخابز الآلية لتبقى إدارة الشركة عملياً شاغرة بانتظار قرار الوزير الخاص بذلك وخاصة أن إدارة الشركة باتت بعد قرار الدمج الأخير معنية بالمخابز الآلية والاحتياطية والإشراف عليها ومتابعة عملها يومياً وإذا ذهبنا للجنة المخابز الاحتياطية سابقاً والتي باتت تحمل اسم وحدة تشغيل المخابز الاحتياطية تم إعفاء ونقل معظم المكلفين بإدارتها.
وبالعودة لتموين درعا كشف التقرير السنوي لمديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك أنه تم إحالة نحو ٤٩ تاجراً وبائعاً مخالفاً للقضاء موجوداً في حين تم إغلاق نحو ١٨٩ محلاً ومنشأة وفعالية تجارية مخالفة في حين تم خلال العام الماضي سحب ٢٤٦ عينة من السوق وإحالتها للمخبر المختص لفحصها والتأكد من سلامتها ومدى مطابقتها للمواصفات المعتمدة في حين بلغ إجمالي الضبوط على مدار السنة الماضية في أسواق درعا ٢٠٨٨ ضبطاً بحق مخالفات شملت مختلف المواد والسلع الغذائية وغير الغذائية ومخالفات في محطات ومركبات توزيع الوقود حيث تم ضبط ٢٨ محطة وقود مخالفة وضبط ٢١ حالة اتجار بالمحروقات في حين تم ضبط ١١ حالة اتجار بالدقيق التمويني و٣ حالات اتجار بمواد إغاثية، بينما كان نصيب الصيدليات ضبط ٨٣ صيدلية مخالفة في المحافظة وكان النصيب الأكبر من المخالفات تتعلق بمواد السمانة الغذائية حيث تم ضبط أكثر من ٥٠٠ حالة تلاعب وتجاوز لدى باعة ومصنعي المواد الغذائية وتم ضبط ١٠٥ مخالفات لباعة الفروج والبيض وكان نصيب قطاع النقل تسجيل ٢٢٦ مخالفة بحق مركبات معظمها للسرافيس والتكاسي.